



هيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى

الدورة الخامسة والعشرون

21-19 أكتوبر/ تشرين الأول 2021

الآثار الناجمة عن النزاعات على الغابات والمراعي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

1. المقدمة

1. تسود في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا النزاعات الاجتماعية والسياسية التي كانت لها آثار ضارة على حياة الشعوب والموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها. حيث أدت النزاعات المسلحة المدمرة في سوريا واليمن والعراق وليبيا والنزاعات الممتدة في السودان إلى انعدام للأمن الغذائي على نطاق واسع ونزوح جماعي.
2. وهناك إقرار واسع بالعلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات. إلا أن أغلب الدراسات قد تركزت على إسهام السياقات التي توجد فيها الموارد الطبيعية في النزاعات. وحظت الآثار الناجمة عن النزاعات على الموارد الطبيعية باهتمام أقل في الدراسات، على الرغم من الارتباط الوثيق بين المسائل المتعلقة بالموارد الطبيعية والنزاعات من ناحية، والأمن الغذائي والهجرة والتماسك الاجتماعي من ناحية أخرى.
3. أصدرت الفاو تكليفاً بإعداد دراسة من أجل تقييم الأثر الناتج عن النزاعات على الموارد الطبيعية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خلال الفترة 2010-2018، مع التركيز على نحو خاص على تدهور الغابات والمراعي. تسعى الدراسة إلى تطوير أداة رصد مناسبة، من خلال توفير الدليل التجريبي من حيث الخرائط والإحصاءات، وتحليل العلاقة بين كثافة النزاعات ومؤشرات التدهور الذي يتم استشعاره عن بُعد. أجريت دراسات الحالة في ثلاث دول متضررة من النزاعات؛ هي سوريا ولبنان والسودان. وصدرت البيانات المتعلقة برصد الأرض لثلاث دول أخرى (العراق وليبيا واليمن) وتم تحليلها.
4. تقدم هذه الورقة لمحات مختصرة من التقرير الإقليمي¹ بشأن المنهجية والنتائج التي تم الحصول عليها، كما تقدم بعض التوصيات من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات.

1 الفاو. 2020. Effects of conflicts on forests and rangelands in the Near East and North Africa region (الآثار الناجمة عن النزاعات على الغابات والمراعي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا). المكتب الإقليمي للفاو للشرق الأدنى وشمال أفريقيا- القاهرة قيد النشر.

II. الربط بين النزاعات وتدهور الغابات والمراعي والتبعات على إدارة الموارد الطبيعية وسبل العيش في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

5. تظهر الدراسة عدداً كبيراً من حالات التدهور داخل منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والموزعة في أنحاء المنطقة بطريقة غير متساوية. إذ تظهر في بعض الدول آثار أشد كثيراً بالمقارنة بدول أخرى. على سبيل المثال، تضررت على نحو أشد كل من سوريا والعراق باعتبارهما دولتان متضررتان من النزاعات، بالمقارنة بغيرهما من الدول غير المتضررة من النزاعات، مثل تونس والأردن.
6. بالنسبة لمنطقة المراعي الرئيسية، تبين وجود نسب مرتفعة من الأراضي المتدهورة (3,4 في المائة) في العراق، وتليها سوريا ولبنان، بالمقارنة بالدول الثلاث الأخرى (السودان وليبيا واليمن). وكانت هذه الدول الثلاث هي الأكثر تضرراً سلبياً بالاتجاهات السلبية على صعيد تدهور الغابات.
7. حيث عانت سوريا من الدمار على نحو خطير و/أو من نقص عوامل الإدارة في منطقة الغابات الرئيسية أثناء فترة التقييم.
8. وكانت استنتاجات الدراسة لها تبعات ملحوظة، حيث أنها كانت المرة الأولى التي يتم فيها تحديد هذا القدر من حالات التدهور أو التحسن الطويلة الأجل على صعيد تدهور الغابات والمراعي الرئيسية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، على التوالي، على نحو متين وشفاف. إذ تم استخلاص الاتجاهات لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بأسرها، وكذلك لكل دولة على حده.
9. إن وجود تغيرات كبيرة من الاتجاهات الإيجابية إلى الاتجاهات السلبية في إطار مسافات قصيرة نسبياً (بضعة كيلومترات) تقودنا إلى استنتاج مفاده أن تغير المناخ لا يمكن أن يكون العامل الرئيسي للاتجاهات المرصودة. من المعروف أن تغير المناخ يعمل على نطاق أكبر كثيراً². وتقول البراهين أن النزاعات تدفع الأشخاص إلى الانتقال من مكان إلى آخر، وحيثما يتمركزون يحدث التدهور، بينما تميل المناطق التي انتقلوا منها إلى تجدد مواردها بطريقة طبيعية. كانت الدول التي شهدت أكثر النزاعات شدة وأكبرها عدداً (سوريا والعراق ولبنان والسودان) هي الأشد تضرراً من التدهور في الأراضي.
10. كان الدليل على الأثر الناجم عن الحرب على الموارد الطبيعية أوضح في حالة سوريا حيث ظهر أكبر عدد من الأراضي المتدهورة على مستوى أصناف الغطاء النباتي بالمقارنة بجميع دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. تتضح هذه العلاقة كذلك عند ربط كثافة النزاعات (بيانات أماكن وأحداث النزاعات المسلحة³) بالاتجاهات التي تم رصدها عن بعد على صعيد التدهور.
11. تبين المناقشات مع المجموعة المستهدفة في الدول الثلاث محل الدراسة أنه ربما يرتبط نزوح السكان من القرى في أغلب الأحيان بالتراجع في استخدام الأشجار وتضاؤل الطلب على المراعي. علاوة على أن ذلك ربما يحفز على زيادة بيع الماشية ضمن استراتيجيات التعايش، ويؤدي بالتالي إلى تعزيز إنتاجية الأراضي. ربما يؤدي الطلب للحصول على الأعلاف الإضافية إلى زيادة الضغط المفروض على دخل العائلات النازحة.

² بارميزان، س. ويوهي ج. 2003. A globally coherent fingerprint of climate change impacts across natural systems (بصمة الأثار المتناسكة عالمياً والناجمة عن تغير المناخ في شتى النظم الطبيعية. الطبيعة، 421 (6918): 37-42. نظام التحديد الرقمي للأشياء: nature01286/10.1038

³ رالي ك.، لينكي أ.، هيرجي هـ.، كارلسون ج. 2010. Introducing ACLED-Armed Conflict Location and Event Data. (تقديم بيانات أماكن وأحداث النزاعات المسلحة). المجلة العلمية بشأن بحوث السلام، 47(5): 651 - 660. <https://www.jstor.org/stable/20798933?seq=1>)

12. من ناحية أخرى، في الأماكن الآمنة التي ينتقل إليها السكان، يميلون إلى إزالة المزيد من الأشجار من أجل الزراعة وقطع الأشجار على نحو موسع لاستخدامها في حطب الوقود أو في البناء وبيع الفحم وحطب الوقود لتوليد الدخل، مما يؤدي بدوره إلى تدهور الأراضي. تضطرب الآليات التقليدية للحكومة التي تنظم استخدام الموارد الطبيعية في أغلب الأحيان، أو يتم هجرها مع الإبلاغ عن صعوبات على صعيد تنظيم المجتمع وتعبئته.

III. الاستنتاجات والتوصيات

13. تحظى منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بتاريخ طويل من النزاعات، بينما يظل تأثيرها على الموارد الطبيعية (سواء القصير أو الطويل الأجل) بعيداً كل البعد عن الدرس والبحث. ومن المرتقب أن يؤدي تغير المناخ إلى المزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية، مع الدفع بضرورة إجراء الدراسات التي تلقي الضوء على الآثار الناجمة عن النزاعات على الموارد الطبيعية.

14. وهكذا، يجب إجراء المزيد من الدراسات لتقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة للنزاعات على الموارد الطبيعية. إن فهم الأثر الناجم عن النزاعات على الموارد الطبيعية ومعالجته عامل أساسي في منع تكراره. وتعتبر الدراسة الراهنة خطوة للأمام وأساساً في هذا الاتجاه.

15. تخلص الدراسة إلى درجة عالية من التيقن مفاده أن النزاعات هي السبب الرئيسي وراء الاتجاهات المرصودة على صعيد تدهور الأراضي في المنطقة، حيث تسجل الدول الأكثر تضرراً من النزاعات أعلى معدلات التغير في تدهور الأراضي. يوضح البرهان أنه لا يمكن نسب التغيرات المرصودة إلى تغير المناخ، حيث أن فرضية التغيرات في المناخية لا يمكنها تفسير الفروق بين الدول، ولا التفاوت المكاني المرتفع المرصود في التغيرات داخل دولة ما.

16. ورغم أن الاتجاهات القائمة حقيقية وتم اختبار دقتها الإحصائية (وارتباطها الجزئي ببيانات أماكن وأحداث النزاعات المسلحة)، جدير بالذكر أن طبقات المراعي والغابات المستخدمة طوال هذه الدراسة قد تم تحديدها بناءً على خرائط استخدام الأراضي لعام 2015 لوكالة الفضاء الأوروبية. إلا أنه من غير المتوقع بشكل عام أن تنتج آثار كبيرة عن الأرقام المبلغ عنها في حالة استخدام خرائط بديلة للغطاء النباتي. ورغم ذلك، فإن جميع التحسينات التي يتم إدخالها على دقة الخرائط المتاحة عالمياً للغطاء النباتي من شأنها بالطبع تحسين جودة البيانات الصادرة في هذه الحالات.

17. نستخلص من الدراسة أربع توصيات رئيسية كما يلي:

- ينبغي حماية المراعي والغابات أثناء النزاعات من خلال الآليات الخاصة، وإلا لن يمكن الحفاظ على الوظائف التي تؤديها النظم الأيكولوجية.
- ينبغي تقديم الدعم الفوري من أجل المحافظة على وظائف المراعي والغابات في سوريا ولبنان والعراق والسودان و/أو إعادة تأسيسها.
- ينبغي تأسيس نظام عالمي لإنتاجية الأرض على أساس رصد الأرض حتى يمكن تحديث المعلومات بشكل متكرر.
- ينبغي إجراء دراسات مماثلة تُعنى تحديداً بالتغيرات في أنواع الغطاء النباتي.